نير، **هآرتس**، ١٩٨٩/٨/٢٩).

الى هذا، لقد اعتقدت سلطات الأمن أن قدرتها على اعتقال «المطلوبين» البالغ عددهم نحو سبعمئة نشيط، سوف يحدث تغييراً جذرياً في المعركة ضد الانتفاضة. الّا ان أوساطاً اسرائيلية رأت عقم هذا التقدير، وأكدت أن القاء القبض على سبعمئة شاب لا يغيّر من الأمر شيئاً. فمراكز الاعتقال والسجون الاسرائيلية «تضمّ ١٣ الفاً، وربما عدداً أكبر، من المعتقلين العرب من المناطق [المحتلة] (يشمل الرقم المعتقلين قبل الانتفاضة). ومن الصعب فهم أي وزن سيكون لبضعة مئات وحتى آلاف الشبان» (داني روبنشتاين، **دافار**، ١٩٨٩/٩/١٥). ومن الواضح للجميع، في اسرائيل، ان جهاز الأمن الاسرائيلي قد استنفد، تقريباً، كل الوسائل التي يملكها، من أجل تطويق الانتفاضة. لكن «الحقيقة، ان الانتفاضة غيّرت شكلها مرات عدة... لقد تحوّل اطلاق النار والضحايا الكثيرة والعنف، منذ مدة، الى روتين اعتاده الكثيرون. ومثل كل أمر سيىء يتم الاعتياد عليه، سوف يمكن استيعاب ذلك بسهولة كبيرة» (**المصدر نفسه**).

تناقض داخلي

ومن دون شك، ان مقياس الانتفاضة للنجاح يتلخّص في قدرتها على نقل التناقض الى داخل المجتمع الاسرائيلي ذاته، لاحداث الفرز المطلوب داخله، بين مؤيد لبقاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية مع الخسائر الباهظة المتوقعة على أكثر من صعيد، أو الانسحاب بأقل قدر من الخسائر. وقد بدأت اشارات أولى تحدث داخل المجتمع الاسرائيلي في هذا الاتجاه، وعلى الصعد كافة.

ففي مقالة كتبها أحد رؤساء كيبوتس ارز، في صحيفة كيبوتسية، نقلتها «معاريف» (١٩٨٩/٩/٢٤)، لخّص خلالها حقيقة الوضع الذي بدأ يشعر به كثير من الاسرائيليين. وجاء فيها: «أعلن براءتي منكم، لأنني يئست؛ ويمكن القول انني حُطّمت. سوف أهرب، لأنه لا يوجد لهذه الدولة أية آمال. وأنا مهاجر، لأنني يائس من كوني اسرائيلياً. أهاجر، لأنني لم أعرف الاجابة عن سؤال طفل نابغ لا يتجاوز عمره السبع سنوات ونصف السنة عندما سألني عمّا اذا كان صحيحاً ان ضابطاً أصدر أمراً الى جنوده الذين يقودهم لتحطيم أيدي وأرجل معتقلين عرباً، وبعد ذلك حصل على ترقية، ثمّ تلقى توبيخاً، وبعد ذلك أصدرت الاركان العامة أمراً الى الجنود تمنعهم من استخدام الضرب كعقاب وتمنع تكسير العظام؟ وهل كان صحيحاً ان أحداً من الجنود لم يرفض هذا الأمر النازي؟».

أمّا جنود الجيش الاسرائيلي، فقد أعربوا عن واقع رفضهم الخدمة في المناطق المحتلة والنتائج المترتبة عليها. وجاء في معطيات نشرها معهد البحوث العسكرية بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨، ان نحو ٥٣ بالمئة من الشبان الاسرائيليين يؤيدون رفض الخدمة في المناطق المحتلة. ويشكل هذا ـ حسب الصحفي افي بنياهو ـ شهادة على السياسات «غير الصحيحة التي يتبعها الجيش الاسرائيلي حتى الآن تجاه رافضي الخدمة في المناطق المحتلة» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٨/٩). وكانت رئاسة الاركان الاسرائيلية أصدرت تعليمات جديدة بشأن العقاب المفروض على رافضي الخدمة في المناطق المحتلة. ويفهم منها أنها تشكل تراجعاً عن العقوبات الصارمة السابقة. والواضح من قرارات الاركان انها تهدف الى تخفيف وطأة رفض الخدمة في المناطق المحتلة حتى لا يتحوّل ذلك الرفض الى مناسبة يمكن استغلالها لزيادة حدة الانقسام الداخلي في اسرائيل، ومن أجل عدم تحويل رافضي الخدمة الى «أبطال ورموز سياسية» (**المصدر نفسه**).

ومن المؤشرات الهامة الى نجاح الانتفاضة في احداث التأثير المطلوب داخل اسرائيل، القناعات المتزايدة لدى كبار المسؤولين الاسرائيليين بأن استخدام القوة لن ينهي الانتفاضة، وهو الامر الذي أكده أكثر من مسؤول اسرائيلي خلال الفترة الماضية. وقد أشار ارييه ناؤور، في مقالة كتبها، انه اذا ما واصلت اسرائيل معالجة الانتفاضة باسلوب عسكري أمني فقط، فسوف يستمر الوضع الغريب القائم، حيث يمكن النجاح في مهمة القمع بحد ذاتها، ولكن مع تسجيل فشل في انجاز الهدف العام. واذا كانت اسرائيل سوف تنجح على المستوى التكتيكي، فانها سوف تبتعد أكثر من انجاز الهدف الاستراتيجي. وأضاف، ان الضغط على منظمي الانتفاضة وعلى السكان «لا يؤدي الى اخماد الانتفاضة، وانما سيكون عاملاً يساعدها في